المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الفلسطيني



مركز رؤية للتنمية السياسة

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، ونبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية على تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينين، ورعاية الطاقات الثقافية، كما يسعى إلى تنمية المهارات السياسية لدى الشباب، وفهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

السلسلة: تقرير أداع الاقتصاد الفلسطيني نشرة ربعية تصدرعن مركزرؤية للتنمية السياسية

العدد الأول: يناير/كانون الثاني 2023

الكاتب: د. رغد عزام

تاريخ النشر:2023/1



مقدمة

يقدم هذا التقرير تحليلاً لأبرز المؤشرات الاقتصادية لوصف أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة والتغيرات التي طرأت عليه وأثرت على نموه، لا سيما العواقب المأساوية التي خلفتها جائحة كورونا التي تعتبر الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي كانت لها تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي، ويسعى التقرير لتقديم مراجعة لأهم الأحداث الإقليمية والجيو سياسية، والتي بدورها أثرت على الاقتصاد الفلسطيني كغيره من دول العالم، مع اختلاف وتيرة هذا التأثير، ولا يكاد يخفى على أحد حساسية وضع الاقتصاد الفلسطيني كونه اقتصاد مقيد و تابع لاقتصاد الاحتلال الذي اتخذ منه ساحة للتهويد والاستنزاف، وكذلك كونه اقتصاد استهلاكي أكثر من كونه إنتاجي، بالإضافة لاعتماده بشكل كبير على الدعم الخارجي العربي والدولي، مما يجعله هشاً أمام الأزمات والتقلبات. يضاف إلى ذلك القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على جميع القطاعات الاقتصادية بموجب اتفاقية أوسلو وملحقها الاقتصادي، والتي تسببت بدورها في اختلالات اقتصادية طويلة الأمد حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة على مدى سنوات الاحتلال، وبالتالي فلا يمكن معالجة مشاكل الاقتصاد المحلى بمعزل عن المشهد السياسي محليا وعالميا.

تعرض هذا التقرير بداية للتطورات الديموغرافية في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما قطاع غزة ذو الكثافة السكانية المرتفعة والمتزايدة، لما لهذه التطورات من أثر مباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي كحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار وغيرها. ثم تعرض التقرير لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس انتعاشًا طفيفا بعد بدء التعافي من أزمة كورونا التي تسببت في تدهور القطاعات الاقتصادية في فلسطين كما باقي دول العالم. إلا أنه ومع هذا التحسن فإن قطاع غزة لازال يعاني أوضاعا معيشية صعبة مع تهاوي الوضع الاقتصادي إلى جانب محدودية مصادر التنمية ورداءة البنية التحتية بسبب الحروب المتعافية على القطاع.

يعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عالميا والذي يعكس المستوى العام لارتفاع الأسعار خلال السنة. حيث تم تحليل نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية حسب المنطقة وحسب أقسام المستهلك الرئيسية. وتجدر الإشارة هنا إلى الهوة الاقتصادية التي يعاني منها المستهلك الفلسطيني بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الاحتلال الإسرائيلي مقارنة بمستوى دخل الفرد.



وقد أثر المشهد السياسي في فلسطين على سوق العمل الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين القوى العاملة وتحديدا فئة الشباب مما أثر على الظروف المعيشية للمواطنين وعلى قدرتهم الشرائية وعلى حجم استهلاكهم والدخارهم، وهذه العوامل جميعها تؤثر بشكل أو بآخر على مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين. وسيتطرق هذا التقرير لنسب البطالة في فلسطين ويحدد التوزيع النسبي للعمالة حسب النشاط الاقتصادي، بالإضافة لنسب البطالة بين الخريجين بناء على التخصص.

شهد الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة تنبذبًا في الصناعات المحلية وفي مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى وجه التحديد القطاع الزراعي الذي شهد انخفاضا إلى حد كبير مقارنة بالأعوام السابقة. ولا يزال يعاني الاقتصاد من القيود على حركة التجارة الداخلية والخارجية مما يشكل عائقا أمام الإنتاج والاستثمار، ويحد من قدرة المنتج الفلسطيني على الوصول إلى الأسواق العالمية ويقلل من فرصة تسويقه، علاوة على تنامي العجز في الميزان التجاري الفلسطيني. ولا شك بأن هذه المعيقات تقلل من احتمالية إحداث تنمية مستدامة قائمة على تطوير وتشغيل كافة الموارد الطبيعية والقوى البشرية، والتي بدورها تخفف من حدة الاعتماد على الدعم الخارجي وتشكل انفراجه لأزمة عجز الميزانية الحكومية.



التطورات الديموغرافية

تشهد مدن الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة تزايد طبيعية في عدد السكان، وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي ما بين عامي 2018 ومنتصف عام 2022 حوالي 2.16% (1). وأشارت الإحصاءات الديموغرافية أن عدد السكان في منتصف عام 2022 بلغ حوالي 5.36 مليون نسمة، منهم 3.19 مليون في في الضفة الغربية و 2.17 مليون في قطاع غزة (2). ويبين الشكل رقم (1) حجم التزايد في عدد الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لعدة سنوات متتالية. تعتبر هذه الزيادة الطبيعية في نمو السكان رصيدا ديموغرافيا هاما للقضية الفلسطينية التي تواجه سياسات إحلاليه وتهويديه قسرية يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على مدار أربع وسبعون عاما، وذلك بهدف إحداث اختلال في الميزان الديموغرافي لصالح اليهود المحتلين. فقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي في تشريد ونزوح آلاف الفلسطينيين منذ نكبة الميزان الديموغرافي لصالح اليهود المحتلين. فقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي في تشريد ونزوح آلاف الفلسطينيين منذ نكبة عام 1948، بالإضافة إلى أعداد الشهداء الي تتزايد يوميا مع تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا الإالات تشهد نمو سكاني ملحوظ سنويا.



شكل رقم (1): عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2017-2022 (ألف نسمة)

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، "الفلسطينيون في نهاية عام 2021". والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة".



^{*}الإحصاءات متوفرة حتى منتصف عام 2022.

⁽¹⁾ حسابات الباحثة، بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة"، رام الله – فلسطين.

⁽²⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مصدر سابق.

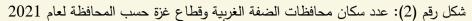
وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجزئة الإقليمية وتشديد الحصار على قطاع غزة، وسياسة مصادرة وضم الأراضي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي والتمدد الاستيطاني المستمر، بالإضافة لإحكام السيطرة على المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية، قد أثرت مجتمعة بشكل مباشر على الكثافة السكانية في مناطق السلطة الفلسطينية والتي بلغت 889 نسمة لكل كيلو متر مربع حتى منتصف عام 2022. بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية 563 فرد لكل كيلو متر مربع. أما قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 360 كيلو متر مربع فيعتبر من أعلى مناطق العام كثافة، حيث وصلت كثافته السكانية لتصل إلى 5,936 فرد لكل كيلو متر مربع (3). ويتسبب معدل النمو السكاني كثافة، حيث وصلت كثافته السكانية التوسعية إلى خلق ضغط متزايد على الأراضي والموارد والبنى التحتية. المرتفع في ظل هذه السياسات الإسرائيلية التوسعية إلى خلق ضغط متزايد على الأراضي والموارد والبنى التحتية.

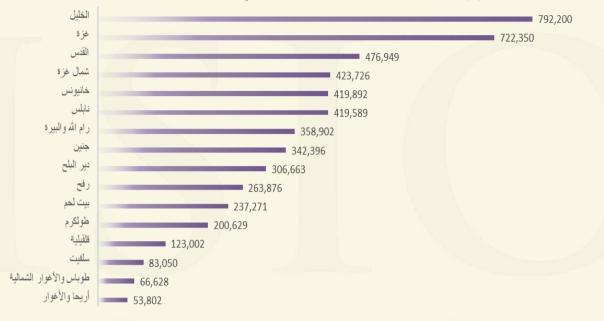
يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي وأكثر من ثلث سكانه أعمارهم ما دون الخمسة عشر عاما. في حين تبلغ نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 68 عاما حوالي 3% من إجمالي المجتمع. وبحسب آخر إحصائية ديموغرافية للمجتمع الفلسطيني فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في مناطق السلطة الفلسطينية 5 أفراد بحلول عام 2021. حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 4.7 أفراد وفي قطاع غزة 5.6 أفراد في ذات العام. وتعبر هذه الأرقام عن انخفاض في متوسط حجم الأسرة الذي كان يصل إلى 5.5% و 6.5% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب في عام 2007.

⁽⁴⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، 11/7/2022، رام الله - فلسطين.



⁽³⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مصدر سابق.





المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، "الفلسطينيون في نهاية عام 2021".

يوضح الشكل رقم (2) عدد السكان في كل مدينة من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة على حدة في عام 2021. ويظهر من الرسم البياني أن الخليل هي المدينة الأكثر تعدادا للسكان مقارنة ببقاقي المدن، حيث بلغ عدد مواطنيها حوالي 792 ألف مواطن، فيما شكلت مدينة أريحا الأقل تعدادا للسكان بحوالي 54 ألف نسمة. أما مدينة القدس فقد أظهرت الإحصائية أن عدد السكان فيها قد بلغ حوالي 477 ألف نسمة.



الناتج المحلى الإجمالي

بعد تخفيف الإغلاق التدريجي وبدء التعافي من جائحة كورونا، أخذت المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني بالنمو على أساس سنوي، مدفوعا بالتحسن الذي طرأ على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي مقدمتها قطاع الخدمات وقطاع التجارة، ويليها قطاع الإدارة العامة والدفاع وقطاع الصناعة. وسيوضح التقرير لاحقا حجم مساهمة كل قطاع من القطاعات المختلفة ونسبة النمو التي شهدها عام 2021 بعد الركود الاقتصادي الذي أثر على جميع القطاعات الرئيسية والفرعية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا في عام 2021 بحوالي 7% مقارنة بالعام الذي سبقه، وبلغ معدل النمو في ذات العام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 7.84% و3.37% على التوالي (5). في الضفة الغربية كان هذا التحسن في أعقاب انتعاش النشاط التجاري وازدياد الاستهلاك، بالإضافة لازدياد أعداد العاملين في الداخل الفلسطيني المحتل والمستوطنات الإسرائيلية من 125 ألف عامل في عام 2020 إلى 153 ألف عامل خلال الربع الرابع من عام المحتل والمستوطنات عزة فقد كان النمو أبطأ مما هو عليه بالضفة الغربية بسبب الاعتداء على قطاع غزة في مايو 2021 وما لحقه من أضرار وتدمير للمباني وللبنى التحتية.

إلا أن هذه الزيادة تعبر عن مرحلة بدء التعافي من أثر الجائحة، وبداية انتعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة. لكن النمو الاقتصادي، قياسا بالأسعار الثابتة، لم يصل بعد إلى مرحلة ما قبل الجائحة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن القطاعات الاقتصادية لا تزال تعمل بأقل من مستواها الطبيعي، إذ أن القيمة المضافة لقطاعات الإنشاءات والتجارة والصناعة والنقل في العام 2021 أقل مما كانت عليه في العام 2019 بحوالي 10%، وكذلك قطاع الخدمات الذي يشتمل على نشاطات المطاعم والفنادق وأنشطة الفنون والترفيه وغيرها، لا تزال قيمته المضافة خلال العام الحالي أقل بحوالي 20% من مستواها الطبيعي قبل الجائحة⁽⁷⁾.

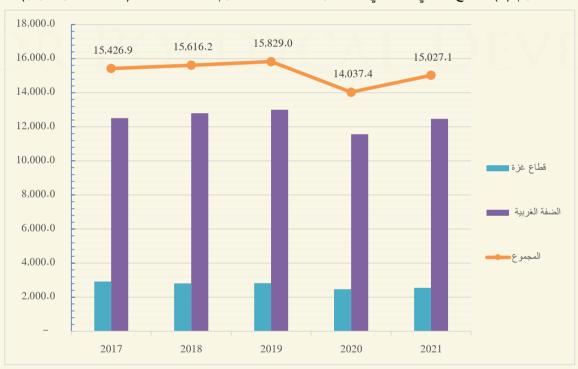
⁽⁷⁾ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، المراقب الاقتصادي السنوي لعام 2021، العدد (68)، رام الله – فلسطين.



⁽⁵⁾ النسب المؤوية من تحليل الباحثة، بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، " إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2017–2022)"، رام الله – فلسطين.

⁽⁶⁾ World Bank. "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee". 10May 2022. Washington. USA.

يبين الشكل رقم (3) قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثاينة مقارنة بسنة الأساس 2015 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإجمالي الناتج المحلي لكليهما، وذلك بهف مقارنة نمو وتباطؤ الاقتصاد منذ عام 2017 وحتى عام 2021. يبين الشكل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي سبقت جائحة كورونا، ومن ثم الهبوط الذي حصل عقب الجائحة، ومرحلة بدء التعافي في العام التالي. خلال الفترة ما بين عامي 2017 و 2019 شهد الاقتصاد نموا وازديادًا في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.29%، إلا أن معدل النمو هذا كان أقل من معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة، والذي بلغ 2.54%(8)، مما تسبب في انخفاص حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تدني الوضع الاقتصادي للمواطنين وإزدياد الفقر.



شكل رقم (3): الناتج المحلى الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأعوام 2017-2021 (القيمة بالمليون دولار)

القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011-2012).

⁽⁸⁾ النسب المئوية من تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011–2022)، مصدر سابق. وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة"، مصدر سابق.



خلال الربع الأول من عام 2022 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 3,817 مليون دولار بالأسعار الثابتة، في حين كانت قيمته في الربع الأول من العام السابق 3,611 مليون دولار، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بحوالي 5.7%، أما بمقارنته بالربع الذي سبقه، أي الربع الرابع من عام 2021، فيتبين بأن الاقتصاد انكمش بحوالي 3.14% (9). ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل دولية ألقت بظلالها على الناتج المحلي، مثل الارتفاع العام في الأسعار عالميا بما في ذلك أسعار النفط والمحروقات مما تسبب في ارتفاع تكاليف الشحن والنقل. ولا شك بأن الأزمة الأوكرانية – الروسية قد أنتجت مأزق حقيقي حيال توفير المستلزمات الأساسية كالحبوب والدقيق والزيوت بعد فرض القيود على الصادرات الروسية منذ بدء الحرب.

علاوة على التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات مقابل الدولار بعد رفع الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة لعدة مرات متتالية منذ بداية العام. بالإضافة لعجز السلطة الفلسطينية عن صرف كافة مستحقات موظفي القطاع الحكومي نظرا لعجز الميزانية الحكومية بسبب انخفاص الإيرادات الضريبية المحلية، وتقاعس الاحتلال عن تحويل إيرادات المقاصة، وانخفاض الدعم الدولي المقدم لخزينة الحكومة الفلسطينية والذي تراجع بحسب بيانات البنك الدولي "من 27% من إجمالي الناتج المحلي عام 2008 إلى 1.8% عام 2021"(10). هذه العوامل مجتمعة جعلت السوق الفلسطيني يضطرب ويعيش حالة عدم استقرار وعدم يقين مالي، مما أضعف القوة الشرائية وثبط من قدرة السوق على الانتاج وحد من فرص الاستثمار.

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضغة الغربية وقطاع غزة عام 2021 مقارنة بما كان عليه قبل جائحة كورونا، إلا أن حدة التراجع كانت في عام 2020 نتيجة الانكماش الاقتصاد الذي تسببت به الجائحة. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و 2019 حوالي 3,419.7 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة. أما في عام 2020 فقد هبطت قيمته إلى 2,922.5 دولار، ليعاود الارتفاع بعد بدء التعافي من أثر الجائحة ليصل إلى 3,045.3 دولار، إذ بلغ في الضفة الغربية 4,410.5 دولار وفي غزة 1,213.4 دولار من الأرقام حجم الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينهما، ليصل في الضفة الغربية لأكثر من

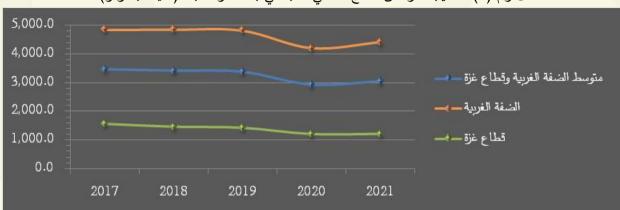
⁽¹¹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011–2022)، مصدر سابق.



⁽⁹⁾ النسبة المؤوية من تحليل الباحثة، بالاستناد إلى سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الربعية – الربع الأول لعام 2022، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، " إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011–2022)"، مصدر سابق.

⁽¹⁰⁾ World Bank, 2022, .Op. cit.

ثلاث أضعاف ما هو عليه في قطاع غزة. يظهر في الشكل رقم (4) قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و 2021.



شكل رقم (4): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (القيمة بالدولار)

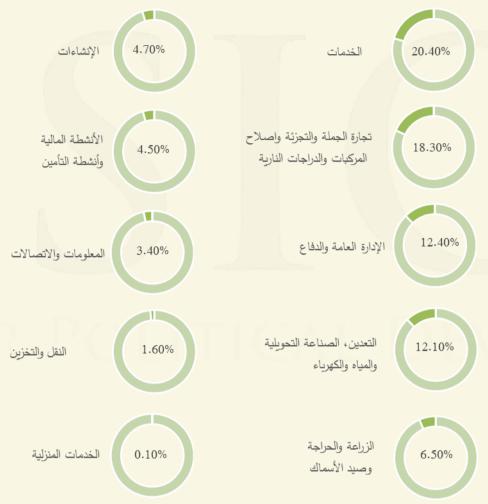
القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011). 2022).

يوضح الشكل رقم (5) حجم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. ساهم قطاع الخدمات في النصيب الأكبر من الناتج المحلي بحوالي 20%، يليه في ذلك قطاع التجارة ثم قطاع الإدارة العامة والدفاع. وشهد عام 2021 تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والإنشاءات لتصل مساهمتهم لحوالي 6.5% و 4.7% على التوالي.



شكل رقم (5): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلى الإجمالي لعام 2021 (%)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011-2022).

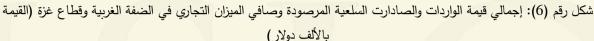


على الرغم من المحاولات الفلسطينية لإقامة علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي سيطر على جميع المعابر والحدود الفلسطينية مع دول الجوار، مما مكنها من ضبط دخول وخروج الواردات والصادرات بما في ذلك البضائع النهائية والمواد الخام. علاوة على ذلك، يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على الواردات المالية للسلطة الفلسطينية. فبموجب بروتوكول باريس الموقع بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أعطى الاحتلال الإسرائيلي لنفسه الحق في تحصيل عائدات الضرائب (مقاصة الإيرادات) نيابة عن السلطة الفلسطينية. كما أن الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرض على التجار الفلسطينيين رفعت التكلفة عليهم وحدّت من قدرتهم التنافسية. هذا الوضع الخاص للاقتصاد الفلسطيني يجعله غير قادر على التطور والتوسع بسهولة مثل الاقتصادات الأخرى.

يعاني قطاع التجارة في مناطق السلطة الفلسطينية من فجوة عميقة في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع قيمة الواردات من الخارج بأكثر من ثلاث أضعاف الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات. وقد تأثر القطاع التجاري كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بجائحة كورونا، حيث أحدثت الجائحة انخفاضا في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي تراجعا في قيمة الواردات، كما وكان للجائحة أثرا سلبيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الصادرات الفلسطينية مع الشركاء التجاريين. يوضح الشكل رقم (6) حجم عجز الميزان التجاري السلعي، وإجمالي السلع التي يتم تصديرها او المستوردة لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير، وإجمالي السلع التي يتم تصديرها او إعادة تصديرها إلى الخارج باتجاه الشركاء التجاريين.

يبين الشكل (6) حجم الفجوة في الميزان التجاري خلال الخمس سنوات الماضية والتي تعبر عن الفرق البائن بين كمية السلع المستوردة من الخارج وكمية السلع التي يتم تصديرها من السوق المحلي، مما يزيد من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني ويظهر عجزه عن إنتاج كفايته من السلع، إذ يعتبر الاقتصاد الفلسطيني ذو طبيعة استهلاكية أكثر من كونه اقتصاد منتج، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر حصة من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين. وقد شهد قطاع التجارة ما بين عامي 2017 و2019 زيادة في عجز الميزان التجاري نتيجة لازديات الواردات بنسبة أكبر من ازدياد الصادرات المحلية.







القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

في شهر مايو من عام 2019 أعانت السلطة الفلسطينية عن استراتيجية للانفكاك الاقتصادي التدريجي وذلك من خلال زيادة التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين مقابل خفض التبادل التجاري مع الاحتلال الإسرائيلي، وتماشيا مع هذا القرار أعلنت الحكومة في شهر سبتمبر من نفس العام عن وقف استيراد العجول من الاحتلال الإسرائيلي سواء التي تنتجها أو التي يستوردها التجار الإسرائيليون. في المقابل هدد الاحتلال الإسرائيلي بمنع دخول المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية ومنع الصادرات الفلسطينية من التمور وزيت الزيتون، علاوة على منع بيع المنتجات الزراعية الفلسطينية في السوق الإسرائيلي (12). وفيما بعد، قام الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة أول شحنة عجول تم استيرادها من الخارج في المزارع الإسرائيلية، وبدائرة الطب البيطري التابعة للاحتلال (13).

في عام 2020 انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 9% عما كان عليه في العام السابق، نتيجة لانخفاض الواردات بنسبة 8.32% بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خلال فترة الجائحة، وانخفاض الصادرات بنسبة 4.46% نتيجة لتراجع القطاعات الإنتاجية والخدماتية التي تأثرت بالجائحة. في العام 2021 شهد عجز

⁽¹³⁾ صحيفة الحدث، "إسرائيل تحتجز أول شحنة عجول مستوردة وتمنع تسويقها بالضفة وغزة"، ١٤١٥/١٥٥، /2019/108478، www.alhadath.ps/article/



⁽¹²⁾ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019، النشرة الاقتصادية الفلسطينية، العدد (158)، رام الله - فلسطين.

الميزان التجاري ارتفاعا واضحا بسبب نمو الصادرات بوتيرة أقل من نمو الواردات، حيث ازدادت الصادرات بنسبة 28.73% مقارنة بالعام الفائت، فيما تزايدت الواردات بنسبة 29.13% خلال ذات الفترة (14).

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا مقيدًا ويرتبط ارتباطًا وثيقًا باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتم معظم العمليات التجارية مع أو من خلال الاحتلال الإسرائيلي (15). وهذا يشير إلى أن السياسات الإسرائيلية سعت إلى تقييد العلاقات التجارية الفلسطينية مع بقية الشركاء التجاريين. حيث تظهر بيانات التجارة الخارجية أن أكثر من نصف إجمالي الواردات الفلسطينية تأتي من الاحتلال الإسرائيلي. كذلك الحال بالنسبة للصادرات الفلسطينية، التي تتخطى نسبة المادرات إلى الاحتلال الإسرائيلي حاجز ال 80% خلال الخمس سنوات الأخيرة. يوضح الشكل رقم (7) نسبة الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى الاحتلال الإسرائيلي مقارنة ببقية الشركاء التجاريين.



شكل رقم (7): نسبة الصادرات والواردات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي ومع باقى الشركاء التجاريين (%)

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

⁽¹⁵⁾ بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال خلال الفترة 1967–1994 ما بين 80 – 85% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، في UNCTAD. 2012. The : 90 – 80%. (المصدر: Palestinian Economy: Developing Macroeconomic and Trade Policies under the Occupation. Paper presented at the United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva).



⁽¹⁴⁾ النسب المئوية من تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، مصدر سابق.

لازالت التجارة الخارجية الفلسطينية تعاني من ذات العلاقة التجارية غير المتكافئة مع الاحتلال الإسرائيلي حتى يومنا هذا رغم كل محاولات الانفكاك الاقتصادي الشعبي والرسمي (16)، ففي عام 2021 بلغت قيمة الصادرات لباقي الشركاء التجاريين حوالي 47% خلال نفس العام. كان الشركاء التجاريين حوالي 47% خلال نفس العام. كان على رأس هذه الدول تركيا والصين والأردن وألمانيا ومصر من حيث الواردات، أما من حيث الصادرات فقد تصدرت الأردن قائمة الدول المستوردة من الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها الإمارات ثم الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وتركيا، ويوضح الشكلين (8) و(9) أهم الشركاء التجاريين ونسبة كل واحدة منهم من الصادرات والواردات.

شكل رقم(8): أهم الشركاء التجاريين المصدرين لمناطق السلطة الفلسطينية لعام 2021 (باستثناء الاحتلال الإسرائيلي)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، (بيانات غير منشورة).

شكل رقم(9): أهم الشركاء التجاريين المستوردين لمناطق السلطة الفلسطينية لعام 2021 (باستثناء الاحتلال الإسرائيلي)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، (بيانات غير منشورة).



⁽ 16) بلغت حصة الصادرات الفلسطينية عام 1998 إلى دول العالم العربي وأمريكا والاتحاد الأوروبي حوالي 3.% و 0.02% و 10) من إجمالي الصادرات الفلسطينية. في حين بلغت نسبة الواردات من نفس الدول حوالي 3.6% و 1.7% و 9.52% على التوالي من إجمالي الواردات الفلسطينية. (المصدر: زعرب، عبد المعطي، 2005، التجارة الخارجية الفلسطينية، واقعها وآفاقها المستقبلية، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء، رام الله—فلسطين).

أما بالنسبة لأبرز السلع والمنتجات التي يتم استيرادها وتصديرها فقد تم إدراج المنتجات الأعلى من حيث الاستيراد والتصدير في الجدول رقم (1). إذ يتضح من الجدول أن المنتجات المعدنية التي تستخدم كسلع وسيطة في الإنتاج الصناعي هي الأكثر استيرادا من الخارج، يليها منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات. ومن حيث التصدير فإن الأعلى تصديرا هي المعادن العادية ومصنوعاتها، تليها مصنوعات الحجر والجبس والخزف والزجاج.

جدول رقم (1): أبرز الواردات والصادرات الفلسطينية السلعية المرصودة حسب أقسام النظام المنسق لعام 2021 (القيمة بالألف دولار)

| الصادرات | القسم | الواردات | القسم |
|------------|---|--------------|---|
| 268,859.94 | معادن عادية ومصنوعاتها | 1,518,954.42 | منتجات معدنية |
| 223,406.61 | مصنوعات من حجر أو جبس أو إسمنت أو حرير صخري أو من مواد مماثلة؛ مصنوعات من خزف؛ زجاج ومصنوعاته | 1,400,982.28 | منتجات صناعة الأغنية؛ مشروبات، سوائل كحولية وخل؛ تبغ وأبدال تبغ مصنعة |
| 144,636.13 | لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته | 727,450.35 | آلات وأجهزة آلية؛ معدات كهربائية وأجزاؤها؛ أجهزة تسجيل وإِذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تلفزيون) وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة |
| 108,751.09 | منتجات صناعة الأغنية؛ مشروبات، سوائل كحولية وخل؛ تبغ وأبدال تبغ مصنعة | 720,971.10 | منتجات الصناعة الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها |

القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، (بيانات غير منشورة).



الصناعة

يشهد القطاع الصناعي تعثرات مستمرة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، ويعزى السبب في هذا التعثر إلى الاحتلال الإسرائيلي من حيث تقويض عمل المنشآت الصناعية من خلال التحكم بالحركة الداخلية والمواد الخام القادمة من الخارج والتحكم في تسويق وتصدير المنتجات الصناعية. كما أن الاحتلال سعى مرارًا لتدمير البنى التحية وتدمير المرافق والمنشآت الصناعية عقب أي حدث سياسي أو أمني بهدف إضعاف وتشويه إنتاجية القطاع الصناعي وإبطاء نموه. وكما غيره من الأنشطة، تأثر قطاع الصناعة بجائحة كورونا وانخفضت إنتاجيته خلال عام 2020، إذ واجه قطاع الصناعة انخفاضا في متوسط الإنتاج بسبب انخفاض الطلب وكذلك صعوبات توريد مدخلات الإنتاج والمواد الخام والسلع النهائية.

بالنظر إلى مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يرصد التغيرات التي تطرأ على حجم الانتاج محلياً ويرتبط مباشرة بأداء الاقتصاد، وذلك كونه يعكس قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة بناء على القدرات التجارية للاقتصاد المحلي، ويعكس مدى التقدم والتطور الذي يحدث للقطاع الإنتاجي المحلي سنويا، فقد سجلت كمية الإنتاج الصناعي نموا وتحسنا ملحوظا، إذ بلغت نسبة النمو السنوي 3.86% في العام 2019، أي ما قبل جائحة كورونا، ليعود ويهبط هبوطًا حادًا خلال عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ 7.95% مقارنة بسابقه، أما في عام 2021 عاد لينتعش وليبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي 14.13% ، لكنه ورغم هذا الارتفاع إلا أنه لم يَعُد بعد لما كان عليه قبل الجائحة (17).

في الربع الأول من عام 2022 انخفضت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 1.46% مقارنة بالربع السابق، وذلك بسبب انخفاض اثنان من القطاعات الفرعية وهما قطاع التعدين واستغلال المحاجر وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.02% و2.89% على التوالي. ومقارنة بالربع المناظر من العام 2021 فقد سجل قطاع الصناعة

⁽¹⁷⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، الأرقام القياسية ونسب التغير السنوية لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين، رام الله، فلسطين.



ارتفاعًا سنويًا بمعدل 3.77% (18). يوضح الشكل (10) القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال عدة سنوات متتالية، مع توضيح حجم مساهمة كل نشاط من أنشطة القطاع على حدة.



شكل رقم (10): القيمة المضافة لقطاع الصناعة في مناطق السلطة الفلسطينية حسب النشاط للأعوام 2017-2021 (القيمة بالمليون دولار)

القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020.

تعتبر الصناعات التحويلية هي الأساس في القطاع الصناعي وهي تمثل النشاط الأكثر ثقلاً في هذا القطاع، حيث تتركز معظم المنشآت الصناعية في مجال الصناعات التحويلية. وتضم الصناعات التحويلية كل من صناعة الصابون، وتصنيع المعادن، وصناعة النسيج والملابس، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الأثاث والأخشاب، والصناعات الدوائية، صناعة الزيوت النباتية، وصناعة الفحم. ويتبين من الرسم البياني المرفق في الأعلى نسبة مساهمة الصناعات التحويلية مقارنة بباقي فروع الصناعة، يليها نشاط امدادات الكهرباء والبخار وتكييف الهواء، ثم نشاط إمدادات المياه والصرف الصحي، ومن ثم نشاط التعدين واستغلال المحاجر.

ويظهر من الرسم البياني كذلك تغير مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بأكمله في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انخفضت القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال عام 2020 بعد أن شهدت انتعاشا في عام 2019، ثم عاودت الارتفاع في عام 2021 مع بدء التعافي من آثار الجائحة، لكنها لازالت أقل مما كانت عليه في عام 2019.

⁽¹⁸⁾ النسب المؤية من حسابات الباحثة، بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2011–2012).



<u>السياحة</u>

سعى الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال فلسطين للاستيلاء على جميع المقدرات والموارد الطبيعية الهامة والاستراتيجية في فلسطين، وكان من ضمنها الأماكن الأثرية والمعالم الدينية القديمة. كما وعمل الاحتلال على طمس هوية الكثير من الأماكن الأثرية لإخفاء تاريخها بهدف قلب الواقع وفرض حقائق مغايرة على الأرض، وقد ألحق الضرر بجزء آخر منها من خلال تدميرها والعبث بها كما يجري من حفريات أسفل المسجد الأقصى المبارك، وغيرها من عمليات تجريف للأماكن الأثرية القديمة مثلما فعلت ببعض المقابر والمواقع الأثرية بغية إخفاءها وطمس تاريخها الممتد لملايين السنين، بالإضافة إلى إضعاف البنى التحتية في الأماكن الأثرية وعدم ترميمها وصيانتها.

هناك الكثير من العوامل التي تسببت في ضمور قطاع السياحة في مناطق السلطة الفلسطينية وحدت من إمكانية استغلاله والاستثمار فيه لخدمة الاقتصاد المحلي، فقد انتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسات أعاقت تطوير واستمرارية قطاع السياحة وذلك من خلال فرض الحدود والحواجز الداخلية والخارجية والتي تحكم الاحتلال من خلالها بحركة السياح المحليين والأجانب، وخلق الكثير من الصعوبات والتضييقات غير الجاذبة للسياحة. وقد منع الاحتلال الفلسطينيين من الاستفادة من جزء كبير من الأماكن السياحية الهامة التي يقصدها الزائرون بكثرة بهدف السياحة التاريخية أو الدينية مثل مدينة القدس كونها تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، كما أن بناء الجدار الفاصل وتشييد المستوطنات والطرق الالتفافية المؤدية إليها قد أفسد ودمر العديد من المواقع الأثرية والمساحات الطبيعية التي من الممكن ترويجها للسياح، مما قلص من فرص استفادة الشركات السياحية الفلسطينية من عوائد السياحة في هذه المناطق.

هذه الآثار التدميرية التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي لقطاع السياحة حالت دون تدفق السياح من خارج فلسطين، أضف على ذلك الخوف من الأوضاع الأمنية المتدهورة في المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن القدرة الإنتاجية لقطاع السياحة وفرص الاستثمار فيه لم تبلغ المأمول ولم تُسهم بالناتج المحلي الإجمالي بالقدر الذي يمكن أن يدعم عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.



يوضح الشكل رقم (11) عدد ليالي المبيت وعدد النزلاء (19) في فنادق الضفة الغربية، ويتبين من الشكل أن أعداد النزلاء في الفنادق قد تباينت خلال السنوات الأخيرة، فقد انخفض العدد بشكل ملحوظ بناء على آخر إحصائيات لعدد نزلاء الفنادق وذلك بعد جائحة كورونا وما تبعها من تراجع في المؤشرات الاقتصادية وانخفاض دخل الأفراد في مختلف أنحاء العالم. في عام 2019 بلغ عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية حوالي 747 ألف نزيل، وهي الأعلى مقارنة بالأعوام الثلاثة التي سبقتها، إلا أن العدد انخفض في عام 2020 ليصل إلى حوالي 110 آلاف سائح، ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا في عام 2021 ليبلغ عدد النزلاء حوالي 181 ألف نزيل. أما عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية فقد تأرجحت بنفس اتجاه أعداد النزلاء، إذ كان أعلاها في عام 2019 وأدناها في عام 2020 الذي سجل حوالي 298 ألف حجز فندقي.



شكل رقم (11): عدد ليالي المبيت وعدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية للأعوام 2017-2021

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، النشاط الفندقي في الضفة الغربية، النشرة السنوية-2021.

⁽¹⁹⁾ عدد ليالي المبيت هو مؤشر يقيس إجمالي عدد الاسرة المحجوزة للنزلاء في الفنادق لأجل المبيت، سواءً تم المبيت فعلياً أو لم يتم. أما النزلاء فهم الأشخاص الذين يبيتون في الفندق، ويستخدمون مرافقه وخدماته، ويعتبر كل من يترك الفندق ولو لليلة واحدة ثم يعود للفندق ثانية بمثابة نزيل جديد (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، النشاط الفندقي في الضفة الغربية).



شهد العام 2022 تحسنا ملموسا مقارنة بالعامين السابقين مع تخفيف الإغلاقات والإجراءات الصارمة التي كانت تنفذ لمواجهة انتشار فايروس كورونا. وقد ارتفع عدد نزلاء الفنادق في النصف الأول من العام الفارق من العام السابق. فخلال النصف الاول من عام 2022 بلغ عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية كان عليه خلال ذات الفترة من العام السابق. فخلال النصف الاول من عام 2022 بلغ عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية 34% منهم نزلوا في فنادق مدينة بيت لحم، يليها الغربية محافظة رام الله والبيرة ثم محافظة أريحا والأغوار ومن ثم نابلس. أما الأماكن التي توافدوا منها فكانت على الترتيب التالي: 39% جاؤوا من خارج فلسطين، 32% من الأراضي المحتلة عام 1948، و29% من السكان المحليين. وقد كانت وجهة الزوار الوافدين من خارج فلسطين تتوزع في عدة مناطق سياحية مختلفة من الضفة الغربية، حيث توجه منهم إلى محافظة بيت لحم، و22% منهم إلى محافظة أريحا والأغوار، و18% منهم إلى محافظة نابلس، والمتبقي منهم بلي مدافظة بنين من الداخل المحتل بالأغلب نحو محافظة أريحا والأغوار بنسبة وصلت 49%، و18% نحو محافظة جنين، و12% نحو محافظة نابلس، و21% توزعوا في مناطق أخرى مختلفة (20).

بالنسبة لعدد العاملين في قطاع السياحة فقد وصل عدد العاملين خلال الربع الثاني من العام 2022 إلى 54.2 ألف عامل، أي بنسبة زيادة بلغت 28% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021. ويمثل عدد العاملين في القطاع السياحي حوالي 5% من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية (21).



⁽²⁰⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي 27\2\2022، رام الله، فلسطين.

⁽²¹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي، مصدر سابق.

<u>الزراعة</u>

يعتبر قطاع الزراعة في فلسطين ركيزة هامة وأحد المكونات الأساسية في الاقتصاد، ويساهم القطاع الزراعي بنسبة لا يستهان فيها من حيث القيمة المتدفقة منه سنويا. بالإضافة لأهمية هذا القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتوفير فرص عمل للقوى العاملة في المجتمع. وتتميز فلسطين بأنواع المحاصيل والبساتين وتنوع الثروة الحيوانية وغناها والتي تختلف من موسم إلى آخر. إلا أن قطاع الزراعة واجه الكثير من التحديات والعقبات التي حدت من إمكانياته وقللت من إنتاجيته، أولى هذه العقبات هي سياسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير ومصادرة للأراضي الزراعية بهدف السيطرة على المغبات الطبيعية والتمدد الاستيطاني وشق الطرق الالتفافية، كما أن السيطرة على المياه والتحكم في وصولها إلى المزارعين الفلسطينيين قد أثرت بكل مباشر على الأنشطة الزراعية. هذا بالإضافة للمعيقات التي يواجهها العاملون في القطاع الزراعي في تصدير المحاصيل الزراعية، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية بهدف الإضرار بالناتج الزراعي الفلسطيني.

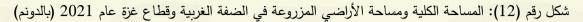
وصل عدد العاملين في قطاع الزراعة عام 2019 إلى 40,900 عامل، وبعد بدء التعافي من جائحة كورونا وصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى 44 ألف في عام 2021⁽²²⁾. أما بالنسبة لمساهمة العاملين في قطاع الزراعة كنسبة من القوى العاملة فقد وصلت في مناطق السلطة الفلسطينية إلى 5.8% خلال الربع الثالث من عام 2022، والتي تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بالثلث المناظر من عام 2021، حيث وصلت نسبة مساهمة العاملين في قطاع الزراعة بنلك الربع 2021، وكذلك الحال مقارنة بالربع السابق، فقد كانت النسبة في الربع السابق 6.4% (23).

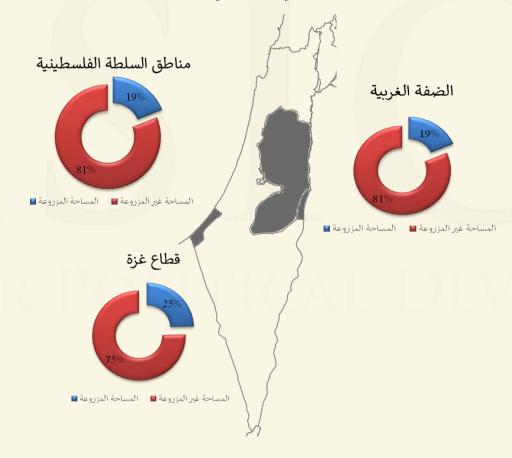
يوضح الشكل رقم (12) نسبة الأراضي المزروعة وغير المزروعة في مناطق السلطة الفلسطينية بحسب آخر منها مسح زراعي عام 2021، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة في مناطق السلطة الفلسطينية 1,138,522 دونم، منها 1,048,833 دونم في الضفة الغربية و89,689 دونم في قطاع غزة. وتمثل المساحة المزروعة حوالي 19% من إجمالي مساحة الأراضي في مناطق السلطة الفلسطينية، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 19% و 25% على التوالي.

⁽²³⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة: (تموز – أيلول 2022) الربع الثالث 2022، النقرير الصحفي لمسح القوى العاملة، رام الله، فلسطين .



⁽²²⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021، رام الله، فلسطين.



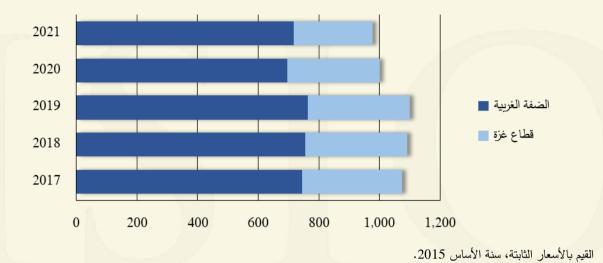


المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، التعداد الزراعي 2021، النتائج الأولية.

لطالما ساهم القطاع الزراعي في فلسطين في رفد الناتج المحلي الإجمالي وذلك رغم كل التحديات والعرقلة المستمرة التي يواجهها من الاحتلال، فقد ساهم قطاع الزراعة في عام 2017 بحوالي 1,074 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت هذه المساهمة خلال العامين اللاحقين، إلا أن جائحة كورونا أثرت على القطاع بشكل سلبي، ولازال قطاع الزراعة يتراجع عقب الانخفاض الكبير الذي تسببت به الجائحة ومن ثم الحرب الأوكرانية وما تسببت به من إغلاق الأسواق وتعطيل سلاسل التوريد. يبين الشكل رقم (13) القيمة المضافة لقطاع الزراعة في مناطق السلطة الفلسطينية خلال عدة سنوات.



شكل رقم (13): القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة (القيمة بالمليون دولار)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022.



<u>الإنشاءات</u>

يعتبر قطاع الإنشاءات قطاعًا رائدًا ومؤثرًا بشكل رئيسي في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بحسب مساهمته بالناتج المحلي الأجمالي والاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة ومتوسط أجور العاملين فيه ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت . ولا يمكن الإنكار أن قطاع الإنشاءات كغيره من باقي القطاعات يعاني من إشكاليات واختلالات تثبط عمله وإنتاجه، مثل سياسة مصادرة الأراضي والتمدد الاستيطاني اللذان يحدان من فرص وجود أراضي متاحة، والتحكم الإسرائيلي بجزء كبير كم الأراضي وبالتالي صعوبة أو استحالة الحصول على التراخيص، وسيطرة الاحتلال على المعابر والحدود التي تصعب من إمكانية الحصول على مواد البناء اللازمة، والمنافسة الشديدة في جذب العمالة الفلسطينية في ظل ارتفاع أجور العاملين بهذا القطاع في السوق الإسرائيلية مما أحدث تشوها هيكليا لدى الجانب الفلسطيني، بالإضافة للقوانين والسياسات غير الملائمة وغير المشجعة على الاستثمار في قطاع الإنشاءات، إلا أن هذا القطاع لا يزال قطاع فعال ومنتج كنتيجة حتمية للزيادة السكانية الدائمة وما تخلفه الحروب والهجمات الإسرائيلية من دمار وخراب، ولجوء الكثيرين لضخ الأموال في العقارات كملاذ آمن للمدخرات، بالإضافة للحاجة الملحة للإنشاءات وللبني التحتية اقتصاديا واجتماعيا وتعمويا.

حتى الربع الثالث من عام 2022، بلغت نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات في مناطق السلطة الفلسطينية من إجمالي القوى العاملة (15 سنة فأكثر)، ففي الضفة الغربية يمثل العاملين في قطاع الإنشاءات 1.31% من القوى العاملة وبمعدل أجر يومي يبلغ 143.7 شيكل، وتبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 4.4% بمعدل أجر يومي 39.5 شيكل. أما بالنسبة للقوى الفلسطينية العاملة في قطاع الإنشاءات لدى الاحتلال الإسرائيلي وفي المستوطنات فتبلغ نسبتهم شيكل. من إجمالي العاملين في القطاعات المختلفة في الداخل المحتل، ويبلغ معدل أجرهم اليومي 310.2 شيكل (24). في ظل هذه الأجور المرتفعة للعمل لدى الاحتلال مقارنة بالأجور في السوق المحلي، وفي ظل ازدياد الطلب على العمالة في ظل هذه الإنشاءات واستجابة السوق الفلسطيني لهذا الطلب، يعاني السوق الفلسطيني من تشوهات واختلالات في سوق العاملين، وقد أحدث ذلك بطالة هيكلية نتيجة لعدم توافق المهارات المعروضة في سوق العمل مع المهارات والمؤهلات المطلوبة فيه.



⁽²⁴⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة، مصدر سابق.

فقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للخريجين الذين يحملون مؤهل علمي (دبلوم متوسط فأعلى) بتخصصات الهندسة المعمارية والبناء في مناطق السلطة الفلسطينية حوالي 68.7%، أما حجم البطالة بين هؤلاء الخريجين فتساوي حوالي عدد الخريجين وحجم الطلب على هذه التخصصات في سوق العمل. أما عدد العاملين في قطاع الإنشاءات في مناطق السلطة الفلسطينية فقد وصل إلى 8,370 عامل، منهم 2,573 في قطاع غزة و 5,797 في الضفة الغربية (26).



شكل رقم (14): القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة (القيمة بالمليون دولار)

القيم بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015.

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022.

يعبر الرسم البياني عن الانكماش الشديد في أداء قطاع الإنشاءات الذي تسببت به جائحة كورونا، والذي أحدث انخفاض بمساهمة قطاع البناء والإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 27.52%، أي ما يعادل 245 مليون دولار. فيما بعد شهد القطاع تحسنا طفيفا بعد بدء التعافي من أثر الجائحة، لكن يظهر من الشكل رقم (14) أن الأداء لازال لا يتجاوز ربع ما كان عليه قبل الجائحة. ففي عام 2018 شهد القطاع انتعاشا مقارنة بالعام السابق، ثم تراجع قليلا مع نهاية عام 2019 بسب احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة لأكثر من ستة شهور إلى جانب انخفاص المساعدات الخارجية الموجهة للحكومة وللمؤسسات الأهلية، نتج عن ذلك تأخر في مستحقات العاملين في القطاع الحكومي ومشاكل في السيولة في السوق الفلسطيني واختلاف في اتجاه الإنفاق والاستهلاك.

⁽²⁶⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، واقع مؤسسات القطاع الخاص والأهلي في فلسطين2021، رام الله، فلسطين.



⁽²⁵⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة، مصدر سابق.

التضخم

يشار إلى التضخم على أنه أحد أبرز الأسباب الواضحة لعجز الميزانية، فهو يدفع بالحكومات عادة إلى اتباع سياسات مالية لمواجهة تأثيراته على الاقتصاد، فتضطر الدول إلى خفض الواردات الضريبية ورفع الإنفاق الحكومي، مما يعزز العجز في الميزانية قد تلجأ الدول إلى طباعة المزيد من الأموال لتغطية العجز، وقد يوفر النظام المصرفي ائتمانًا للحكومة بشكل أسرع من نمو الاقتصاد الطبيعي، وسيؤدي هذا إلى خفض إيرادات الحكومة. وتضطر البلدان عادة إلى الاستجابة لمستويات الأسعار العامة المرتفعة وتعويض النقص في طلب المستهلكين من خلال زيادة الأجور. تؤدي هذه الضغوط التضخمية عادة إلى إضعاف القوة الشرائية للعملة مما يجعلها تفقد قيمتها النقدية، وإلى فقدان الأفراد للثقة في العملة وبالتالي التلاعب في القيمة النقدية للعملة في السوق السوداء وزيادة التهرب الضريبي. أضف إلى ذلك، أن حالة التضخم تقود إلى حالة عدم يقين في الأسواق وتثبط الرغبة في الاستثمار لدى أصحاب رؤوس الأموال.

يمكن القول أن معدل التضخم في فلسطين مقارنة بالدول المجاورة وبدول الشرق الأوسط هو معدل معتدل ويكاد يُعتبر منخفض، إلا أن خصوصية الحالة الفلسطينية تجعل تأثير التضخم مختلف عن حسابات باقي الدول، فتبعية الاقتصاد المحلي لاقتصاد الاحتلال، إلى جانب اعتماد الاستهلاك المحلي على الاستيراد من الخارج بشكل كبير، أديا إلى تأثر نسبة التضخم بالعوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية، مما زاد من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني أمام الاقتصادات الأخرى وبالأخص اقتصاد الاحتلال. وبالتالي فإن فلسطين تتأثر باختلاف أسعار السلع لدى الاحتلال وكذلك لدى الشركاء التجاريين، إلى جانب المستجدات الإقليمية والدولية سواء السياسية منها أو الاقتصادية، بالإضافة لكون السلطة الفلسطينية لا تمتلك المقومات التي تمكنها من التحكم بسياستها النقدية، وبالأخص كونها لا تمتلك عملة وطنية وتتعامل بالشيكل الإسرائيلي. وتختلف اتجاهات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب اختلاف المحددات، فالحصار الذي يعيشه قطاع غزة هو المتحكم الرئيسي بالأسعار.

أثرت الأحداث العالمية بشكل واضح في معدل التضخم في فلسطين كغيرها من باقي الدول، وقد كان لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية الأثر الأكبر في ذلك. تشير إحصاءات التجارة الخارجية لفلسطين أن فلسطين تستورد السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والأرز والزيوت (ما عدا زيت الزيتون) من روسيا وأوكرانيا ومن الاحتلال



الإسرائيلي، كما أن الواردات من الاحتلال الإسرائيلي من القمح والدقيق لا تتم زراعتها وإنتاجها بشكل كامل لدى الاحتلال، بل إن التجار الفلسطينيين يستوردون من الاحتلال هذه المنتجات بصفته وسيط للاستيراد (27).

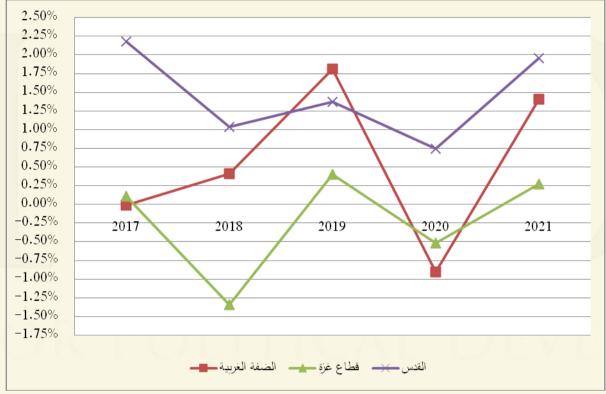
تسببت الحرب الأوكرانية الروسية والعقوبات المفروضة على روسيا من قبل حلف الناتو في تعطيل سلاسل التوريد من السلع الغذائية الأساسية وبالتالي ارتفعت أسعارها في فلسطين بشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة. بالإضافة إلى التأثير المباشر الذي أحدثته الصين بعد الإغلاقات المشددة والإلزامية لتجنب موجة جديدة من فايروس كورونا، الأمر الذي قيد نشاط التصنيع لديها وأثر سلبا على الصادرات الصينية للعالم، وقد انتهجت الصين مؤخرا سياسة خفض التصدير للخارج بهدف الحفاظ على أمنها الغذائي، مما زاد من أزمة توفر السلع الغذائية الأساسية وبالتالي الاستمرار في ارتفاع أسعارها أمام المستورد والمستهلك على حد سواء.

يعد مستوى الأسعار من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها في تحديد مستوى الانحسار الاقتصادي ومعدل التضخم السنوي ومعدل نموه، والذي يؤثر على تحليل الوضع الاقتصادي والسياسي ويعطي مؤشر واضح لتشخيص الحالة الاقتصادية ومتابعتها ويحدد السياسات النقدية الواجب اتباعها لمواجهة حالات التضخم أو الانكماش. وهو من المؤشرات المهمة لدى متخذي القرارات والسياسيين والخبراء الاقتصاديين، ويتعدى ذلك ليكون محل اهتمام لدى كل مواطن. ويعبر مؤشر تغير الأسعار عن الاختلاف في أسعار المنتجات الأساسية الفردية وأسعار السلة الغذائية كاملة في السوق المحلي وما يتبع ذلك من ظروف السوق وتكاليف المعيشة، ولذلك فهو محل اهتمام كافة الدول بهدف رصد مدى صحة الاقتصاد واستقراره وماهية الأمن الغذائي فيه. كما ويستخدم مؤشر أسعار المستهلك كوسيلة للتعرف على القوة الشرائية للعملة، والتي واستقراره وماهية الأمن الغذائي فيه. كما ويستخدم مؤشر أسعار المستهلك كوسيلة للتعرف على القوة الشرائية للعملة، والتي التنسب تناسبا عكسيا مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويظهر في الشكل (15) نسب التغير السنوية في أسعار المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية لعدة سنوات متتالية بهدف مقارنة التغيرات التي طرأت عليه.

^{(&}lt;sup>27</sup>) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، المراقب الاقتصادي للربع الأول لعام 2022، العدد (69)، رام الله – فلسطين.



شكل رقم (15): نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية حسب المنطقة (%)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022، مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2021

يتسبب ارتفاع الأسعار هذا بارتفاع تكلفة المعيشة على المواطنين وبالتالي انعدام الأمن الغذائي واتساع دائرة الفقر، بحيث أن 31.5% من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي بحسب تقرير صندوق النقد العربي (28). وقد أظهر آخر مسح للإحصاء الفلسطيني حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين أن 29.9% من الأسر الفلسطينية، التي تعيش في مناطق السلطة الفلسطينية، تُصنف ضمن الأسر الفقيرة، وقد أظهر المسح أن 13.6% من الأسر في الضفة الغربية و 54.2% من الأسر في قطاع غزة قد صُنفوا ضمن الأسر الفقيرة (29). ويظهر من الشكل (15) تهاوي الأسعار في عام 2020 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الجائحة بعد الإغلاقات المشددة التي تم تطبيقها في تلك الفترة، وانخفاض أداء النشاطات الاقتصادية المختلفة، فقد انخفض مدخول الأسر وبالتالي انخفض استهلاكهم وإنفاقهم، وبالتحديد استهلاك المواد الغذائية، فعلى الرغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق، إلا أن الأسر الفلسطينية لم

⁽²⁹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعام 2020 - النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين.

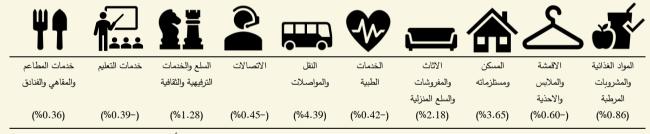


⁽²⁸⁾ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2022، "النقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021"، أبو ظبى – الإمارات.

ومع اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية وانقطاع سلاسل التوريد ومع السياسات التي مارستها الحكومة لصينية لخفض التصدير (كما تم ذكره سابقا) فقد قفزت الأسعار في عام 2021. هذه الأزمات الدولية جميعها أثرت على الوضع العالم جميعها ارتفاع مؤشر التضخم بشكل أكبر خلال عام 2022. هذه الأزمات الدولية جميعها أثرت على الوضع المعيشي وزاد الخطر تجاه انعدام الأمن الغذائي للفلسطينيين وقلل من حجم المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين سواء للحكومة أو للمؤسسات الأهلية. بالإضافة لتأثير الاحتلال الإسرائيلي من تضييق وحصار وعقوبات بحق الفلسطينيين، كما أن احتجاز أموال المقاصة زاد من عجز الميزانية الحكومية وأصبحت عاجزة عن دفع مستحقات الموظفين الحكوميين. يبين الشكل رقم (16) نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية بناءا

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار في عام 2021 لارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمسكن ومستازماته، والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية، وأسعار النقل والمواصلات، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق. ويوضح الشكل رقم (16) نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية.

شكل رقم (16): نسب التغير السنوية لأسعار المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية حسب أبرز أقسام الإنفاق الرئيسية لعام 2021(%)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك2021.



سوق العمل

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) خلال الربع الثالث من عام 2022 حوالي 1.151 مليون عامل، بزيادة بلغت 3.3% مقارنة بالربع السابق. وقد شهد ذات الربع انخفاضا في عدد العاملين في الداخل الفلسطيني المحتل بحوالي 11 ألف عامل مقارنة بالربع السابق، فيما انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في المستوطنات بحوالي ألفي عامل. بلغ العاملين في الداخل والمستعمرات مع حلول عام 2021 ما نسبته 14.1% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، وقد ارتفعت هذه النسبة خلال الربع الأول والثاني من عام 2022 لتصل في الربع الثاني لحوالي 18.9%، ثم انخفض خلال الربع الثالث إلى 17.2% (30).

وقد جاء هذا الانخفاض في عدد العاملين عقب إغلاق الفتحات في الجدار الفاصل وبعد تشديد الإجراءات الأمنية خوفا من التوتر الأمني في مناطق التماس، والتي شهدت في الفترة الماضية تزايد في أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن هذا الانخفاض آني ومرتبط بالأحداث السياسية، في حين أن العدد الإجمالي للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة شهد ارتفاع غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية، ويأتي ذلك كنتيجة لارتفاع متوسط الأجور مقارنة بما هي عليه في الأجور المحلية، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للعاملين بالداخل المحتل والمستوطنات 283.5 شيكل على التوالي (13)، شيكل، فيما بلغ معدل الأجرة اليومية للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة 129 شيكل و 53.5 شيكل على التوالي (14)، الأمر الذي شكل حافزًا قويا لتوجه العمال للعمل لدى الاحتلال وفي المستوطنات بدلا من العمل في السوق المحلي، بالإضافة لضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن سياسات الاحتلال المدمرة والمقيدة لحركته.

أما السوق المحلي فقد ارتفع عدد العاملين خلال الربع الثالث من عام 2022 ليصل إلى 953 ألف عامل، وذلك نتيجة ارتفاع عدد العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق والخدمات وقطاعات البناء والتشييد والنقل والتخزين (32). وتأتي هذه الزيادة بعد أن انتعش الاقتصاد المحلي وبدأت القطاعات الاقتصادية المختلفة تعود لسابق نشاطها قبل جائحة كورونا. وعلى الرغم من هذا التحسن والانتعاش إلا أن معدلات البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية لا تزال مرتفعة، فقد أظهرت المسوح الإحصائية للعمالة الفلسطينية أن معدل البطالة يبلغ 24.2%، النسبة الأعلى منها كانت في قطاع



⁽³⁰⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة: (نيسان - حزيران، 2022)، الربع الثاني 2022، رام الله، فلسطين.

⁽³¹⁾ المصدر السابق.

⁽³²⁾ المصدر السابق.

غزة والتي بلغت 44.1%، تليها الضفة الغربية بنسبة 13.8%. ويوضح الشكل رقم (17) معدلات البطالة هذه، ويظهر منها أن معدلات البطالة بين الإناث أعلى مما هي عليه عند الذكور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل رقم (17): معدل البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة في الربع الثاني من عام 2022 (%)



المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة: (نيسان- حزيران، 2022)، الربع الثاني 2022.

يعاني قطاع غزة منذ خمسة عشر عاما من حصار مشدد أثر بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع بالتزامن مع أزمة الكهرباء والطاقة، وقد أحدث هذا ظروف انسانية مأساوية لازالت تتفاقم مع مرور الأيام. وقد أظهرت نسبة البطالة المرتفعة بين القوى العاملة هذا التدهور. وتوضح البيانات في الشكل رقم (17) أن نسب البطالة بين النساء في قطاع غزة قد شكلت النسبة الأكبر لتصل لحوالي 65.1%، مقابل 38.2% بين فئة الرجال. وكذلك الحال في الضفة الغربية التي وصلت فيها معدلات البطالة بين النساء ضعف ما هي عليه بين الرجال.

أما عند النظر إلى نسبة البطالة بين المتعلمين وحاملي الشهادات فإن نسب البطالة تبدو مرتفعة أيضا. ويوضح الشكل رقم (18) معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للخريجين الحاصلين على مؤهل علمي. ويظهر من الشكل الهرمي أن تخصص الصحافة والإعلام وتخصص الفنون وتخصص الرفاه هم الأعلى من حيث نسبة البطالة، في حين أن تخصصات خدمات الأمن هي الأقل بطالة، إذ لا تتعدى هذه النسبة 3%.



شكل رقم (18): معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في مناطق السلطة الفلسطينية حسب التخصص خلال الربع الثاني من عام 2022 (%)

| % 2.90 | خدمات الأمن |
|--------|---------------------------------------|
| %15.30 | الخدمات الشخصية |
| %20.80 | الرياضيات والإحصاء |
| %21.30 | الهندسة والحرف الهندسية |
| %22.50 | العلوم البيولوجية والعلوم المتصلة بها |
| %23.70 | الصحة |
| %26.20 | العلوم الفيزيائية |
| %26.30 | تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات |
| %28.40 | القانون |
| %28.40 | الهندسة المعمارية والبناء |
| %30.70 | العلوم الاجتماعية والسلوكية |
| %31.20 | اللغات |
| %31.50 | الإدارة والأعمال |
| %32.30 | الدراسات الإنسانية (باستثناء اللغات) |
| %35.00 | التعليم |
| %36.30 | الرفاه |
| %37.10 | الصحافة والإعلام |
| %42.80 | الفنون |

المصدر: تحليل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة: (نيسان- حزيران، 2022) الربع الثاني 2022 .



المراجع

- ∞ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2022، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021"، أبو ظبي الإمارات.
 - ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، "الفلسطينيون في نهاية عام 2021"، رام الله فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعام 2020 النتائج
 الرئيسية. رام الله فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2011–2022"، رام الله فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11/7/2022"، رام الله فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة"، رام الله فلسطين.
 - ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، (بيانات غير منشورة)، رام الله-فلسطين.
 - م الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021، رام الله، فلسطين. ∞
 - ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، التعداد الزراعي 2021، النتائج الأولية، رام الله، فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، النشاط الفندقي في الضفة الغربية، النشرة السنوية-2021، رام الله، فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي 27\2\2022، رام الله، فلسطين.
- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القو ى العاملة: (نيسان حزيران، 2022)، الربع الثاني
 2022، رام الله فلسطين.



- ∞ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مسح القوى العاملة: (تموز أيلول 2022) الربع الثالث 2022،
 التقرير الصحفي لمسح القوى العاملة، رام الله، فلسطين.
- ∞ زعرب، عبد المعطي، 2005، التجارة الخارجية الفلسطينية، واقعها وآفاقها المستقبلية، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء، رام الله فلسطين.
 - ∞ سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الربعية الربع الأول لعام 2022، رام الله فلسطين.
- - ∞ المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022، مسح الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2021، رام الله، فلسطين.
- ∞ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019، النشرة الاقتصادية الفلسطينية، العدد (158)، رام الله
 فلسطين.
- ∞ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، المراقب الاقتصادي السنوي لعام 2021، العدد (68)،
 رام الله فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، المراقب الاقتصادي للربع الأول لعام 2022، العدد
 (69)، رام الله − فلسطين.
- ∞ UNCTAD. 2012. The Palestinian Economy: Developing Macroeconomic and Trade Policies under the Occupation. Paper presented at the United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.
- ∞ World Bank. "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee". 10 May 2022. Washington. USA.

<u>تنوپه:</u>

تعتمد حداثة البيانات في التقرير على آخر الإحصائيات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بالنسبة للأداء المالى للحكومة الفلسطينية فقد أصدر المركز تقرير مفصل حولها، للرجوع للتقرير يرجى الضغط هنا.

